

يستعرض مسيرتها د.مشعل عبدالله الجابر عبر أطروحته للدكتوراه من إحدى أعرق الجامعات البريطانية

دور المرأة في السياسة الكويتية وتوثيق رحلة كفاحها الطويلة والمثمرة خطوة بخطوة

اعتمدتها النشيطات والنشطاء في الكويت بعد انتخابات عام 1996 لا تتمتع فقط بالقبول من معظم شرائح المجتمع لكنها كانت تحظى أيضا بدعم الجميع، فيما عدا الإسلاميين الأكثر تطرفاً في الدولة وفي مجلس الأمة.

العقد الاجتماعي

على الرغم من هذا، فإن بعض أشد المناوئين لتحرير المرأة أتوا من بين النساء أنفسهم، ولأن العديسات منهن ترسبن على نظام الرعاية الاجتماعية التي يروج لها العقد الاجتماعي بين الحكام والشعب الكويتي، والذي خلق ثقافة الاعتماد على الغير، فكما تصف ليندا ستون، في كتابها «التعليم والنسوية» «الحديث بشكل جذري»: إصلاح النسوية، في توضيح هذه الفكرة، ان الحركة النسائية يمكن ان تضع المرأة ضد المرأة، وأن تخلق الانقسامات حيث لا ينبغي لها ان تكون. فقد أدت ثقافة الاعتماد على الدولة الى الترويج لثقافة عدم المساواة بين الناخبين، فمع إحساس الكويتيين بأن الدولة تعمل على تلبية احتياجاتهم، وضمان مستوى معيشي لائق لهم، فإن وضع كهذا قد يؤدي الى تقليص الدينامية السياسية بشكل غير مباشر.

على صعيد حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية الصحافة والتنمية الاقتصادية ظلت الكويت دائماً تعتبر الدولة الخليجية الأكثر تقدمية والأكثر موحاً في التفكير بين دول مجلس التعاون، فهي تعد بمنزلة نموذج للتنمية في مختلف أنحاء العالم العربي، حيث ظهرت فوائد الاستمرار في مجال التعليم والبنية التحتية، وكان العمل الأخر الذي جعل من الكويت حالة فريدة من نوعها هو إبان الصراع الدامي في الخليج في العام 1990، عندما احتلت العراق الكويت ووجدت أنها تواجه حملة عصيان مسلح قامت بها المقاومة الكويتية، فقد تصرفت المرأة الكويتية بكل شجاعة بما أبرز دور المرأة الكويتية خلال هذا الصراع، ومن ثم امتد دور المرأة الكويتية هذا في وقت لاحق الى مجال الأدب والفن، بما شكل محفزاً لعملية التحول الديمقراطي وإعادة تنشيط حركة حقوق المرأة، ان النقاش الممتد والذي يحتمد إيباها وهما، أظهر في نهاية المطاف قوة تعليم المرأة وأظهر كيف ان التحول لا يعمل تهديداً للديمقراطية الإسلامية الناشئة، كما أظهر كيف انه يمكن لقوة نسائية نشطة وقوية ومتعلمة ان تقود البلاد الى الأمام.

الدستور القوي

إن البحث في تاريخ الكويت، والنظر في كيف تحولت من ثقافة كانت بدوية الى حد كبير حتى أصبحت دولة حديثة، يكشف عن أسباب لماذا اتبعت هذه الإمارة مسارا مختلفا عن غيرها من الدول الـ 7 أعضاء مجلس التعاون الخليجي (GCC) وكيف انها تمكنت من وضع دستور قوي، يقوم على أساس السلام والاستقرار، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تدفقت الثروة النفطية في الدولة شرعت الحكومة في إجراء سلسلة من برامج الإصلاح الاجتماعي تهدف لاستكمال تطوير البنية التحتية، وفي مواجهة النقص في اليد العاملة لإنجاز المشاريع الطموحة فقد شجعت الحكومة الهجرة الجماعية من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا، وقد كفل الدستور الكويتي للمرأة حق الحصول على جميع مستويات التعليم، وفتح لها أبواب سوق العمل، وقد استغرق التغيير بضعة أعيال، ولكن نجم عنه ان أصبحت المرأة الكويتية الحديثة أكثر إقبالا وتواجداً في مختلف مستويات التعليم العالي بنسب أكبر من الرجال، مما أدى الى وضع ديموغرافي أقوى للمرأة من حيث التعليم العالي وبالتالي من حيث الطموحات، ربما تأخرت في مجال العمل قليلا، ولكن الحكومة عملت بنشاط على تشجيع دخول المرأة أو «تأنيث مكان العمل»، وهي عملية تهدف الى زيادة نسبة المواطنين (والمواطنات) في القوى العاملة، بما يؤدي الى تقليص التدفق الهائل من العمال الأجانب، وبدت الأمور إيجابية فيما يخص وضع المرأة، وذلك لأنها استندت الى المرحز بين فوائدها المساواة والوقوف الإسلامي التقليدي، ولكن على الرغم من هذا، إلا ان واحداً من أهم العوامل ظل غائبا وهو مسألة التصويت ومشاركة المرأة في العملية الديمقراطية.



المرأة الكويتية تاريخ من النضال توجته بمشاركته في الانتخابات

هي على الأقل تضي عندما نحو هذا الهدف، وبدلاً من استيراد معالجة قضية المرأة في الكويت مسألة منفصلة وقائمة بذاتها، بل تم دمجها في فكرة «الأمن الشامل»، حيث تشارك جميع عناصر المجتمع في عملية الإصلاح. فقد أصبحت مساهمة المرأة في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك قطاع السياسة، عاملاً حاسماً في ضمان سلامة المعالجة في بعض القضايا الحيوية في الكويت، من قبيل: مشكلات الشباب، والفجوة بين الأجيال، وتحديات العولمة، والفجوة بين الشيعية والسنة، وأصبح بإمكان الكويت ان تصبح نموذجاً لديمقراطية إسلامية مستقرة تتمتع بالشفافية في منطقة يهددها عدم الاستقرار السياسي، وتهدف توصيات السياسة العامة، الهادفة الى تعزيز المساواة بين الجنسين وتوظيف النساء لدعم التحسينات في المجتمع الكويتي، الى اقتراح سبيل لبناء مجتمع قوي وناض بالحياء.

الصورة النمطية

في منطقة الخليج العربي، تثير مسألة حقوق المرأة مناقشات شديدة وحامية الوطيس، وينظر معظم الغربيين الى الثقافة الإسلامية الفريدة بالمنطقة باعتبارها قابعة للمرأة، وتعرض وسائل الإعلام الغربية صور النساء المحجبات في المملكة العربية السعودية، وكأنها لإظهار ان المجتمع الإسلامي مبني بالكامل لمصلحة الرجال، وبسبب هذه الصور النمطية، فإن المراقبين الغربيين يفترون ان جميع دول الخليج شمولية، وشمولية، بينما الواقع، ان معظم الدول في هذه المنطقة لا تناسب هذا التصور، فحتى السعودية، والتي لا تزعم انها دولة ديمقراطية تماماً بدأت في معالجة قضية حقوق المرأة، أما المرأة الخليجية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين فإنها ليست متأخرة كما يظنونها عادة، بل انها تعمل بنشاط على تعزيز المساواة للمرأة في مجالات التعليم والعمل، أو

ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، وبسبب هذه التجربة لم تعد معالجة قضية المرأة في الكويت مسألة منفصلة وقائمة بذاتها، بل تم دمجها في فكرة «الأمن الشامل»، حيث تشارك جميع عناصر المجتمع في عملية الإصلاح. فقد أصبحت مساهمة المرأة في جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك قطاع السياسة، عاملاً حاسماً في ضمان سلامة المعالجة في بعض القضايا الحيوية في الكويت، من قبيل: مشكلات الشباب، والفجوة بين الأجيال، وتحديات العولمة، والفجوة بين الشيعية والسنة، وأصبح بإمكان الكويت ان تصبح نموذجاً لديمقراطية إسلامية مستقرة تتمتع بالشفافية في منطقة يهددها عدم الاستقرار السياسي، وتهدف توصيات السياسة العامة، الهادفة الى تعزيز المساواة بين الجنسين وتوظيف النساء لدعم التحسينات في المجتمع الكويتي، الى اقتراح سبيل لبناء مجتمع قوي وناض بالحياء.

الصورة النمطية

في منطقة الخليج العربي، تثير مسألة حقوق المرأة مناقشات شديدة وحامية الوطيس، وينظر معظم الغربيين الى الثقافة الإسلامية الفريدة بالمنطقة باعتبارها قابعة للمرأة، وتعرض وسائل الإعلام الغربية صور النساء المحجبات في المملكة العربية السعودية، وكأنها لإظهار ان المجتمع الإسلامي مبني بالكامل لمصلحة الرجال، وبسبب هذه الصور النمطية، فإن المراقبين الغربيين يفترون ان جميع دول الخليج شمولية، وشمولية، بينما الواقع، ان معظم الدول في هذه المنطقة لا تناسب هذا التصور، فحتى السعودية، والتي لا تزعم انها دولة ديمقراطية تماماً بدأت في معالجة قضية حقوق المرأة، أما المرأة الخليجية الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين فإنها ليست متأخرة كما يظنونها عادة، بل انها تعمل بنشاط على تعزيز المساواة للمرأة في مجالات التعليم والعمل، أو

تنشر «الأنباء» بدءاً من اليوم الأطروحة القيمة للدكتور مشعل عبدالله الجابر الصباح يتناول فيها دور المرأة في الحياة السياسية الكويتية وتوثيق نضالها في مختلف المجالات التعليمية والاجتماعية والسياسية ومستعرضاً بالتفصيل تاريخ الحركة النسائية في الكويت التي تبنت توجهها مختلفاً قليلاً عن توجهات دول الخليج الأخرى مع تقديم نظرة موضوعية حول أسباب تجذر ونمو الحركة من أجل المساواة بين الجنسين بشكل أقوى في الكويت.

كما يعرض البحث لمحة تاريخية للحالة الاجتماعية والسياسية للمرأة قبل الغزو ونشوء الجمعيات النسائية ودورها في تحسين حقوق المرأة بالإضافة الى دورها أثناء الغزو العراقي وأثاره على المجتمع ككل ومدى علاقته بالتغيير الاجتماعي والسياسي الذي تلاه.

وانطلاقاً من ان تطور حركة حقوق المرأة في الكويت يتطلب دراسة لمنطقة الخليج ككل لما تملكه من تاريخ وثقافة مشتركين، فقد عرج البحث على حقوق المرأة في الخليج ومكان التمايز والتوافق بين الدول وإظهار ان الكويت كانت ولا تزال واحدة من أكثر دول الخليج تقدماً وتنبها للأفكار التطلعية الطموحة، حيث قامت الكويت بوضع دستور يتضمن عدداً من التنسيقات المنوطة للديمقراطية ما جعلها واحدة من الدول العربية القليلة التي تتمتع بدستور مكتوب وتضمن حقوقاً محددة لمواطنيها كافة مع إبراز نقاط الضعف التي تسمح بحدوث مناورات سياسية.

كما يعرض البحث لتاريخ الصحافة الكويتية ودعمها لمسيرة المرأة بالإضافة الى عرضه مواقف التيارات السياسية الكويتية والموقف من حقوقها والحراك السياسي المستمر الذي أثمر خيراً للكويت.

تنقسم الرسالة الى قسمين: الأول يتناول دور المرأة السياسي في مرحلة ما قبل الغزو، التي تبدأ منذ بداية استقلال الكويت ومرورا بالسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى الغزو العراقي. أما الفترة الثانية فتلقي الضوء على دور المرأة في الساحة السياسية منذ عام 1990 وحتى 2009.

مسار التقدم

إذن يدرس هذا البحث دور المرأة في الحياة السياسية الكويتية، مع توثيق نضالها من أجل تحقيق المشاركة السياسية الكاملة، ومن خلال استعراض الأدبيات الأكاديمية، والتحقيقات الميدانية، والمقابلات الشخصية، فإن البحث يرسم مسار التقدم في حقوق المرأة في الكويت، فمنذ التوقيع على الدستور عام 1962 تمتعت المرأة الكويتية بالمساواة في التعليم والتوظيف، عدا فيما يخص حق التصويت، وبعد الاحتلال العراقي عام 1990 لعبت المرأة الكويتية دوراً رئيسياً في المقاومة الشعبية، حيث تحركت فيما بعد فترة الاحتلال نحو مزيد من المشاركة السياسية، إلا ان الحكومة وقتها قررت التضحية بتحقيق التحرر الكامل للمرأة في محاولة لاسترضاء الإسلاميين، وكان هذا الحرمان للمرأة من الحق في المشاركة الديمقراطية الكاملة مغطالا لمسار النهوض بحقوق المرأة في الكويت، والتي تمحورت حول الحق في التعليم وزيادة فرص العمل، كما انه تعارض مع السعي نحو الديمقراطية الكاملة التي تنتهجها معظم الدول في أنحاء مجلس التعاون الخليجي، مما قوض استحقاقات الكويت بان تصبح واحدة من أكثر الدول العربية المنفتحة على مبدأ المساواة. وخلال عقد التسعينيات، ونتيجة لوجود ركود في مجلس البرلمان، وقلة خبرة الحركة النسوية الكويتية حدثت عاقبة في تطور حقوق المرأة، حيث ظهرت القضية كأنها تركز على مسألة واحدة فقط، مما سمح للإسلاميين بالادعاء بان أسلوب حياتهم التقليدية أصبح مهدداً من قبل ما أسموه بالألأخلاقية الغربية، لكن من خلال التعلم من هذه الوضعية تمكن الناشطون السياسيون من تكوين وعي سياسي وإرساء أسس أقوى من السابقة، مبنية على إيمان إصلاحي أرحب.

في النهاية، تغلبت المرأة الكويتية على مقاومة من التقليديين وحصلت على حق التصويت، وزادت من وجودها القوي في الأوساط الأكاديمية



الرحلة 1

بدأ الشيخ د.مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د.مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الانجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.

أصبحت مساهمة

المرأة في جميع

قطاعات المجتمع

عاملاً حاسماً في

ضمان سلامة

المعالجة في بعض

القضايا الحيوية

في الكويت

تعتبر الكويت بمنزلة

نموذج مصغر لمنطقة

الخليج ككل فدراسة

حالة الكويت تكشف

عن مزاج وأهداف

سكان الخليج

لعبت المرأة دوراً

رئيسياً في المقاومة

الشعبية إبان الاحتلال

الصدامي الفاشم